

**كلمة فضيلة الإمام الأكبر**

**أ.د/ أحمد الطيب**

**شيخ الأزهر الشريف**

**رئيس مجلس حكماء المسلمين**

**في مؤتمر الأزهر العالمي حول:**

**تجديد الفكر والعلوم الإسلامية**

**بقاعة مؤتمرات الأزهر. مدينة نصر. القاهرة**

خلال الفترة من: ٢-٣ من جمادى الآخرة سنة ١٤٤١هـ

الموافق: ٢٧-٢٨ من يناير سنة ٢٠٢٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سلك دربه ونهج نهجه . .  
سيادة الرئيس / عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية حفظه الله وسدد خطاه!  
أصحاب الفضيلة علماء المسلمين من كل بقاع الدنيا!

## الحفل الكريم!

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَمَرْحَمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . . وبعد /

فمَرَّحَبًا بِكُمْ سيادة الرئيس؛ وبضيوفكم الأعزَّاء، ضيوف مصر الكنانة، في هذا المؤتمر الأول من نوعه، مؤتمر الأزهر العالمي لتجديد الفكر الإسلامي، والذي يسعد بمقدمكم -سيادة الرئيس!- بعد دعمكم الدائم لجهود الأزهر الشريف وتيقظكم المبكر لأهمية تجديد الفكر الديني، وضرورته القصوى لنهضة العرب والمسلمين؛ مما يعكس حرصكم على أن تستقيم خطا نهضتنا الحديثة على هَدْيٍ من رسالات الأنبياء وشرائع الرُّسُل عليهم أفضل الصَّلَاة وأتم التسليم، وهي -فيما يقول العلماء- عَدْلٌ كلها ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحِكْمَةٌ كلها..

وإني ليسعدني أن أُعَبِّرَ لكم -سيادة الرئيس!- أصالةً عن نفسي، ونيابةً عن السَّادة العلماء الأجلاء من داخل مصر وخارجها، عن شُكْرنا الجزيل لتكرمكم بالحضور للترحيب بعلماء المسلمين، ودعم جهودهم العلمية، وبالمشاركة في مؤتمراتهم، رُغم مسؤولياتكم وشواغلكم العديدة.

هذا وإنَّ موضوع تجديد الفكر الإسلامي، أو الخطاب الديني، هو موضوعٌ واسع الأرجاء مترامي الأطراف، وقد بات في الآونة الأخيرة مفهومًا غامضًا وملتبسًا، لكثرة تناوله في الصُّحف وبرامج الفضاء، ومِنَّ يدرِي ومَن لا يدرِي، ومن المهووبين في مهارة التحدُّث في أي موضوع، دون دراسة كافية أو إعداد

علمي سابق.. ولكل ذلك لا يمكن الحديث عن هذا الموضوع حديثاً علمياً في هذه الكلمة المحدودة زمناً ومساحة.. أما إن كان ولائد فقصارى الأمر فيه أن يجيء حديثاً أشبه بالإشارات والتنبيهات..

وأول ما تنبغي الإشارة إليه هو بيان أن العلاقة بين «التجديد» وبين بقاء الإسلام ديناً حياً يقدم الخير للبشرية جمعاء -هي علاقة التطابق طرداً وعكساً، وهما أشبه بعلاقة الوجهين في العملة الواحدة، لا ينفصم أحدهما عن الآخر إلا ريثما تفسد العملة بوجهيها وتصبح شيئاً أقرب إلى سقط المتاع..

وشهادة التاريخ تثبت أن الإسلام ظل -مع التجديد- ديناً قادراً على تحقيق مصالح الناس، وإغرائهم بالأنموذج الأمثل في معاملاتهم وسلوكهم، بغض النظر عن أجناسهم وأديانهم ومعتقداتهم؛ وأنه مع الركود والتقليد والتعصب بقى مجرد تاريخ يُعرض في متاحف الآثار والحضارات، وغاية أمره أن يأرز إلى دور العبادة، أو يُذكر به في المواسم والمآتم والجناز على القبور.. وهذا المصير البائس لا يزال يشكّل أملاً لذيذاً، وحُلماً وردياً يداعب خيال المتربصين في الغرب والشرق، بالإسلام وحده دون سائر الأديان والمذاهب، ومن هؤلاء من ينتمي إلى هذا الدين باسمه وبمولده..

ومما يجب أن يتنبه إليه المسلمون ويلفتوا أنظارهم إليه أن قانون التجدد أو التجديد، هو قانون قرآني خالص، توقّف عنده طويلاً كبار أئمة التراث الإسلامي وبخاصة: في تراثنا المعقول، واكتشفوا ضرورته لتطور السياسة والاجتماع، وكيف أن الله تعالى وضعه شرطاً في كل تغير إلى الأفضل، وأن وضع المسلمين، بدونه، لا مفر له من التدهور السريع والتغير إلى الأسوأ في ميادين الحياة.

وقد استند علماؤنا في أنظارهم هذه إلى آيات من القرآن الكريم تشير  
صراحةً أو تلميحاً إلى هذا القانون.. مثل قوله تعالى:

- ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣].
- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].
- ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨].
- ﴿أَفَعَيَّبْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].
- ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣].
- ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٣].

كما تدرعوا - كذلك - بحديث صحيح صريح في هذا الباب، هو قوله ﷺ:

«إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُهَا دِينَهَا» (١).

.. ..

هذا، ومن نافلة القول التذكير بأن أحكام الدين الإسلامي تنقسم إلى  
ثوابت لا تتغير ولا تتجدد، وهي الأحكام القطعية الثبوت والدلالة، وسبب ثباتها  
في وجه رياح التغيير، هي أنها قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان، وهذه الأحكام  
معظمها مما يدخل في باب العقائد والعبادات والأخلاق، وقليل منها يتعلق بنظام  
الأسرة ومجالات أخرى ضيقة.. فالمسلم يصلي في عصر الفضاة مثلما كان سلفه  
يصلي في عصر الصحراء والإبل دون فرق.. وكذلك الصائم والمزكي، وكذلك

(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه (٤٢٩١)، والإمام الطبراني في المعجم الأوسط (٦٥٢٧)، والحاكم في المستدرک (٨٥٩٣)، كلهم  
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الإمام السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٢٠٣): «وسنده صحيح، ورجاله كلهم  
ثقات... وقد اعتمد الأئمة هذا الحديث، فروينا في المدخل للبيهقي بإسناده إلى الإمام أحمد، أنه قال بعد ذكره إياه: فكان في المائة  
الأولى عمر بن عبد العزيز، وفي الثانية الشافعي».

الحج الذي بقي على صورته منذ قرابة خمسة عشر قرناً من الزمان، وقل مثل ذلك في سائر الثوابت بنص قاطع أو بإجماع الأئمة.

ثم يأتي النوع الثاني من الأحكام القابلة للتبدُّل والتغيير، وهي الأحكام المختصة بمجالات الحياة الإنسانيَّة الأخرى، مثل الأحكام المدنيَّة والدستوريَّة والجنائيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والسيرة الاجتماعيَّة والبيع والشراء، وأنظمة الحُكم والعلاقات الدوليَّة والآداب العامَّة، وعادات الناس في المسكن والمأكل والملبس.. وما إليها.. وفي هذه المجالات ترد أحكام الشريعة الإسلاميَّة في صورة أُطرٍ كليَّة ومبادئٍ عامَّة، تتَّسع لتطبيقاتٍ عدَّة وصيغٍ مختلفة، كلها مشروع ما دام يحقِّق مصلحةً معتبرةً في الشَّرْع.. «ويضرب المجدِّدون من علمائنا المعاصرين مثلاً لهذا النوع موضوع: «البيع»، الذي تعالجه القوانين المعاصرة في مجلدات، فإذا ذهبت تستقريَّ أحكامه في القرآن الكريم فلن يطالعك منها إلا ثلاثة أحكام فقط.. ومثل ذلك يقال على أحكام الفقه الدستوري التي لم يقرَّر فيها القرآن أكثر من ثلاثة مبادئ: الشورى والعدل والمساواة، والشيء نفسه يقال على أحكام العقوبات والقوانين الاقتصادية وغيرها»<sup>(١)</sup>.

### **سيادة الرئيس!**

### **الحفل الكريم!**

لا يتسع المقام لبيان الأسباب التي أدَّت إلى غلق باب الاجتهاد وتوقف حركة التجديد، ولا لبيان موقف العلماء المسلمين والمفكرين وأصحاب الأقلام من هذه القضية في عصرنا الحديث، ولكن أشير بإيجاز شديد إلى أن نظرة سريعة اليوم على الساحة الثقافية الإسلامية وغير الإسلامية تظهر عدم الجدِّيَّة في تحمُّل

(١) انظر بحثاً قدَّمناه بعنوان: ضرورة التجديد في كتاب مؤتمر وزارة الأوقاف: ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

هذه المسؤولية تجاه شبابنا وتجاه أمتنا؛ فقد صمت الجميع عن ظاهرة تفشي التعصّب الدّيني سواء على مستوى التعليم أو على مستوى الدعوة والإرشاد. ومع أن دعوات التعصّب هذه لا تعبر عن الإسلام تعبيرًا أمينًا، إلا أنها تحظى بدعم ملحوظ مادي وغير مادي، يضاف إلى ذلك ظهور كتائب التغريب والحداثة. والتي تفرّغت لتشويه صورة رموز المسلمين، وتلوّث سمعتهم والسخرية من تراثهم، وأصبح على كثير من الشباب المسلم أن يختار في حلبة هذا الصراع: إمّا الانغلاق والتعصّب والكرهية ورفض الآخر، وإمّا الفراغ والتّيّه والانتحار الحضاري، وإذا كان تيار الانغلاق قد أخفق في رسالته بعد ما راهن على قدرة المسلمين على العيش والحياة بعد أن يوصدوا أبوابهم في وجه حضارة الغرب وتدقق ثقافته، وتراجع بعد ما خلف وراءه شبابًا أعزل لا يستطيع مواجهة الوافد المكتسح.. أقول: إذا كان هذا التيار قد أخفق، فإن تيار المتغربين والحداثيين لم يكن بأحسن حظًا من صاحبه، حين أدار هذا التيار ظهره للتراث، ولم يجد حرجًا ولا بأسًا في السخرية والنّيل منه، وكان دعائه كمن يغرد خارج السّرّب، وزادوا المشهد اضطرابًا على اضطراب..

واليوم لا يخامرنا أدنى شك في أن التيار الإصلاحى الوسطى هو الجدير وحده بمهمة التجديد الذى تتطلّع إليه الأمة.. وأعني به التجديد الذى لا يشوه الدّين ولا يلغيه.. وإنما يأخذ من كنوزه ويستضيء بهديه، ويترك ما لا يتناسب من أحكامه الفقهيّة إلى الفترة التاريخيّة التى قيلت فيها وكانت تمثّل تجديدًا استدعاه تغير الظروف والأحوال يومذاك. فإن لم يعثر على ضالته فعليه أن يجتهد لاستنباط حكم جديد ينسجم ومقاصد هذا الدّين. وهذا ما نأمل أن يعكسه - في صدق وأمانة - مؤتمر علماء المسلمين بالأزهر، اليوم..

وأختم كلمتي بأن هذا المؤتمر ليس مؤتمراً نمطياً ولا تكراراً لمؤتمرات سابقة، وإنما هو مؤتمر يضطلع بمهمة مناقشة قضايا جزئية محدّدة، وإعلان فيصل القول فيها، وقد اكتشفنا أن القضايا التي هي محل التجديد قضايا كثيرة لا يستوعبها مؤتمر واحد، لذلك قرّر الأزهر الشريف إنشاء مركز دائم باسم: «مركز الأزهر للتراث والتجديد» يضم علماء المسلمين من داخل مصر وخارجها كما يضم مجموعة من أساتذة الجامعات والمتخصصين في مجالات المعرفة ممن يرغبون في الإسهام في عملية «التجديد» الذي ينتظره المسلمون وغير المسلمين.

**شُكْرًا لِجُسْنِ اسْتِمَاعِكُمْ؛**

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَمَرْحَمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

**شيخ الأزهر  
أحمد الطيب**

تحريراً في: ١ من جمادى الآخرة سنة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٢٦ من يناير سنة ٢٠٢٠ م